A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/48/L.35/Rev.1
3 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣١ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

الأرجنتين، اكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا (كمنولث دومينيكا)، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي وهندوراس: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجددا في المسألة المعنونة "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ و ١٣٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٢٠/٤٧ ألف المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٢٠/٤٧ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وكذلك ما اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان والمحافل الدولية الأخرى من قرارات ومقررات بشأن هذه المسألة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علما بارتياح بالقرارات MRE/RES.1/91[1] و MRE/RES.2/91[2] و MRE/RES.3/92 و MRE/RES.5/93 التي اتخذها وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي. وكذلك بالقرارين CP/RES.594 (923/92) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و CP/SA.968/93 المؤرخ ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، اللذين اتخذهما المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية،

وإذ تحيط علما باتفاق جزيرة غفرنرز الموقَّع في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣[3] وميثاق نيويورك الموقَّع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣[4]،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم يُعد الرئيس جان برتراند أريستيد إلى السلطة ولم يعاد النظام الديمقراطي إلى هايتي وفقا لأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز،

وإذ تشعر بجزع شديد لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتفاقمها، ولا سيما الإعدامات بأحكام موجزة والتعسفية والاختفاءات القسرية والتعذيب والاغتصاب والاعتقالات والاحتجازات التعسفية. وكذلك رفض الاعتراف بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات،

وإذ تشعر بقلق عميق إزاء تضاعف أعمال العنف والترويع المرتكبة ضد حكومة هايتي، لا سيما اغتيال فرانسوا غي مالاري، وزير العدل، هذه الأعمال التي أسهمت في انسحاب البعثة المدنية الدولية الموفدة إلى هايتي،

وإذ تشعر بجزع شديد إزاء العقبات التي مازالت تحول دون وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي المرسلة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وأيضا إزاء فشل القوات المسلحة الهايتية في الوفاء بمسؤوليتها بالسماح للبعثة ببدء أعمالها،

وإذ تسلم بأهمية التدابير التي اتخذها مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية للأزمة الهايتية،

---

(١) انظر A/46/231، المرفق، التذييل.

(٢) انظر A/46/550-S/23127، المرفق.

(٣) A/47/975-S/26063، الفقرة ٥.

(٤) A/47/1000-S/26297، المرفق.

وإذ ترحب بالجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية،

وإذ تأخذ في اعتبارها قرارها ٤٧/١١ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية،

ومراعاة منها لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣[٥]، الذي يبلغ فيه مجلس الأمن بأن السلطات العسكرية في هايتي، بما فيها شرطة العاصمة بورتو برنس، لم تنفذ اتفاق جزيرة غفرنرز، ومراعاة منها أيضا لتقريري البعثة المدنية الدولية في هايتي، المقدمين في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[٦]، ولتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في هايتي، المقدم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[٧]،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به الرئيس جان برتراند أريستيد أمام الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣،

وإذ تشير إلى أن هدف المجتمع الدولي مازال يتمثل في إعادة الديمقراطية بسرعة إلى هايتي وعودة الرئيس جان برتراند أريستيد والاحلال التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي،

وإذ ترى أن ثمة حاجة ملحة إلى التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية نهائية للأزمة الهايتية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

١ - تدين بشدة مرة أخرى محاولة إحلال شخص آخر بصورة غير مشروعة محل الرئيس الدستوري لهايتي، واستعمال العنف والقسر العسكري وانتهاك حقوق الانسان في ذلك البلد؛

---

(٥) S/26573.

(٦) A/48/532، المرفق؛ و A/48/532/Add.1، المرفق.

(٧) A/48/561، المرفق.

٢ - تدين أيضا جميع المحاولات الرامية إلى تأخير أو منع الإعادة الفورية للرئيس جان برتراند أريستيد بوصفه الرئيس الدستوري لهايتي؛

٣ - تعلن مرة أخرى عدم مقبولية أي كيان ناشئ عن هذا الوضع غير المشروع، وتطالب بعودة الرئيس جان برتراند أريستيد، وكذلك بالتنفيذ التام للدستور الوطني، وبالتالي بالاحترام التام لحقوق الانسان في هايتي؛

٤ - تؤيد بشدة عملية الحوار السياسي التي تجري برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لحل الأزمة السياسية القائمة في هايتي؛

٥ - تؤكد أن اتفاق جزيرة غفرنرز لا يزال الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة القائمة في هايتي؛

٦ - تؤكد مرة أخرى أن حل الأزمة الهايتية يجب أن يراعي قراري منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.2/91 و MRE/RES.3/92 و CP/RES.594 (923/92)؛

٧ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لإعادة البعثة المدنية الدولية إلى هايتي بأسرع ما يمكن؛

٩ - تشجع الأمين العام على متابعة الجهود الرامية إلى وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وفقا لاتفاق جزيرة غفرنرز؛

١٠ - تذكّر بالالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأعضاء بالامتثال التام والفعال للتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراريه ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقدم مجددا دعمها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، باعتماد تدابير تتفق مع أحكام قرارات منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.2/91 و MRE/RES.3/92 و CP/RES.594 (923/92)، وبالعمل على وجه الخصوص لتعزيز الديمقراطية النيابية والنظام الدستوري وأيضا الحظر التجاري المفروض على هايتي؛

١٢ - تعرب عن عميق قلقها على مصير الشعب الهايتي، وتؤكد مجددا أن السلطات العسكرية الهايتية مسؤولة تماما عن المعاناة الناشئة مباشرة عن عدم احترام هذه السلطات للدستور الهايتي وعن التزامها العلني باتفاق جزيرة غفرنرز؛

١٣ - تؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي يعتزم زيادة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي عند إقامة النظام الدستوري في هايتي، وبدعم تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتعزيز المؤسسات المسند إليها مهمة إقامة العدل وضمان الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

١٤ - تؤكد تأييدها للرئيس الدستوري لهايتي جان برتراند أريستيد ولرئيس وزرائه؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة بحلول منتصف شهر شباط/فبراير، وفي خلال استئناف دورتها، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - تقرر أن تبقي هذا الموضوع قيد نظرها إلى أن يُوجد حل لهذا الوضع.

- - - - -